

# تحرك عاجل

## ينبغي الإفراج عن ناشطة اعتقلت بسبب تعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي

في 13 يناير/كانون الثاني 2024، قام جهاز الأمن الداخلي، وهو جهاز أمني تابع للقوات المسلحة العربية الليبية، وهي جماعة مسلحة قوية تسيطر بحكم الأمر الواقع على شرق وجنوب ليبيا، بالقبض على الناشطة والمدونة مريم منصور الورفلي، المعروفة باسم "نخلة فزان"، في مكتب جهاز الأمن الداخلي في مدينة سبها بجنوب ليبيا، بعد استدعائها لاستجوابها. وقد قبض عليها دون أمر اعتقال بعد أن انتقدت إدارة القوات المسلحة العربية الليبية لتوزيع غاز الطهي في جنوب ليبيا، ولا تزال محتجزة في مقر جهاز الأمن الداخلي في بنغازي منذ ما يقرب من ثمانية أشهر دون تهمة.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

المشير خليفة بلقاسم حفتر

القائد العام للقوات المسلحة العربية الليبية

البريد الإلكتروني: [pmoffice@libyangov.info](mailto:pmoffice@libyangov.info)

سيادة المشير خليفة حفتر،

في 13 يناير/كانون الثاني 2024، قام جهاز الأمن الداخلي، وهو جهاز أمني تابع للقوات المسلحة العربية الليبية التي تتولون قيادتها، بالقبض على الناشطة والمدونة مريم منصور الورفلي، البالغة من العمر 42 عامًا، في مكتب جهاز الأمن الداخلي في مدينة سبها بجنوب ليبيا، بعد استدعائها لاستجوابها. وجاء القبض عليها بعد وقت قصير من توجيهها انتقادات على فيسبوك لإشراف القوات المسلحة العربية الليبية على توزيع غاز الطهي في جنوب ليبيا. وكانت مريم منصور الورفلي، المعروفة باسم "نخلة فزان"، من المنتقدين البارزين لفساد وسوء إدارة السلطات في جنوب ليبيا على مدى سنوات.

قبض جهاز الأمن الداخلي على مريم منصور الورفلي دون أمر اعتقال صادر عن سلطة قضائية مختصة، واحتجزها في مقر جهاز الأمن الداخلي في بنغازي لما يقرب من ثمانية أشهر دون تهمة.

في 2 مايو/أيار 2024، أحالت سلطات السجن مريم منصور الورفلي إلى طبيب نفسي، حيث طلب نقلها إلى مستشفى بنغازي. وبعد خمسة أيام أمضتها في المستشفى، أعادها جهاز الأمن الداخلي إلى الاحتجاز في مقره في بنغازي دون موافقة طبية من الطبيب. وطوال مدة احتجازها، لم يُسمح لها بتلقي أي زيارات في السجن، مما تسبب في ضغط شديد على صحتها النفسية. وقد حصلت عائلتها على معلومات عنها مرتين من خلال مكالمات هاتفية، قبل عطلة عيد الأضحى وبعدها. وتعاني والدة مريم منصور الورفلي من حالة صحية حرجة إثر تعرضها لحادث سيارة بعد يومين من احتجاز ابنتها.

أهيب بالقوات المسلحة العربية الليبية أن تضمن الإفراج فورًا عن مريم منصور الورفلي. وفي الوقت نفسه، ينبغي على سلطات السجن أن تسمح لمريم منصور الورفلي بالاتصال بعائلتها، والاستعانة بمحام، والحصول على رعاية طبية كافية. ويجب على القوات المسلحة الليبية والجماعات المسلحة الأخرى الخاضعة لقيادتها أن تكف عن حملتها القمعية ضد منتقديها ومعارضيه، بمن فيهم السياسيون، والنشطاء، والشعراء، والمدونون، وأن تُفرج عن جميع الذين احتجزوا تعسفياً.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

## معلومات إضافية

تنقسم ليبيا حاليًا بين كيانين يتنافسان على الشرعية والحكم والسيطرة على الأراضي. وتسيطر حكومة الوحدة الوطنية على طرابلس ومعظم غرب ليبيا، أما القوات المسلحة العربية الليبية، وهي جماعة مسلحة قوية، فتسيطر بحكم الأمر الواقع على شرق ليبيا وجنوبها.

في 20 أغسطس/أب 2024، وقّع 60 حزبًا سياسيًا ليبيًا على بيان يُعرب عن القلق بشأن استمرار الاحتجاز التعسفي، والاختطاف، والاختفاء القسري، وكذلك حملة القمع ضد المجتمع المدني والنشطاء في شتى أنحاء البلاد.

في 10 يوليو/تموز 2024، أقر مجلس النواب، وهو البرلمان الليبي، بالإجماع ميزانية "الحكومة الليبية" الموازية، المتحالفة مع القوات المسلحة العربية الليبية ومجلس النواب لعام 2024، وبلغ إجمالي الميزانية 179 مليار دينار ليبي (36.80 مليار دولار أمريكي). وتُخصّص هذه الميزانية أموالًا لجماعات مسلحة لها تاريخ طويل من انتهاكات حقوق الإنسان، ومن بينها جهاز الأمن الداخلي. وكان مجلس النواب قد أقر، في 6 أبريل/نيسان

2023، قانون جديد بشأن إعادة تنظيم جهاز الأمن الداخلي. وبموجب القانون الجديد، يُمنح جهاز الأمن الداخلي صلاحية إنشاء مشاريع استثمارية وتقديم خدمات أمنية بمقابل، وتكون تبعيته لمجلس الوزراء، ومقره في مدينة بنغازي.

في 2017، أصدر مجلس النواب المتحالف مع القوات المسلحة العربية الليبية مرسومًا يقضي بجعل قوات جهاز الأمن الداخلي تحت قيادة القوات المسلحة العربية الليبية. وتشير الإفادات والمعلومات الأخرى التي جمعتها منظمة العفو الدولية إلى تعاون وتسليم المحتجزين بين جهاز الأمن الداخلي والجماعات المسلحة الأخرى التابعة للقوات المسلحة العربية الليبية، بما في ذلك الشرطة العسكرية، واللواء 128، ولواء طارق بن زياد وهو جماعة مسلحة. أما الجماعات المسلحة التابعة لجهاز الأمن الداخلي، والتي تعمل تحت سلطة الأمر الواقع التي تمارسها القوات المسلحة العربية الليبية، فلكل منها قاداتها، وجميعهم يخضعون اسميًا لقائد واحد كبير، وهو أسامة الدرسي، منذ تعيينه في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 من جانب رئيس الحكومة الليبية الموازية آنذاك، والتي كانت تُسمى حكومة الاستقرار الوطني، ثم أعيدت تسميتها لاحقًا لتصبح الحكومة الليبية. وارتكب أفراد جهاز الأمن الداخلي انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان لسكان المنتقدين والمعارضين، بما في ذلك احتجازهم تعسفيًا وتعريضهم للاختفاء القسري والتعذيب.

وهناك كيان منفصل يُسمى جهاز الأمن الداخلي أيضًا، ويعمل في غرب ليبيا. وهو بقيادة لطفى الحراري، ويخضع اسميًا لرئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية.

**لغة المخاطبة المُفضَّلة:** اللغة العربية أو الإنكليزية  
ويمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 31 ديسمبر/كانون الأول 2024.  
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتُم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: مريم منصور الورفلي (صيغ المؤنث)